# الملك عبدالله
# والحقبة السعودية الثانية

القمة العربية الأخيرة في الرياض وتعزيز التضامن العربي

بقلم/ جميل النمري *

أطلق البعض على الفترة التالية لحرب أكتوبر ٧٣ في حياة العالم العربي تعبير «الحقبة السعودية» بفعل الدور المركزي والقيادي الذي بدأت تأخذه المملكة في حياة العالم العربي . وأثناء القمّة العربية الأخيرة في الرياض في ضيافة الملك عبدالله بن عبد العزيز كتبت مقالاً يرى أننا أمام الحقبة السعودية الثانية.

قبل ثلاثة عقود توحد العالم العربي حول قضاياه وظهر ثقل السعودية وكلمتها المسموعة وحضورها الشامل في العالم العربي مدعوماً بإمكانات مالية استثنائية وفرها ارتفاع أسعار البترول. كان المغفور له الملك فيصل قد قرر استخدام سلاح النفط لدعم دول المواجهة، وبدأت المملكة تقليصاً تدريجياً للإنتاج خلال أيام الحرب لدعم الموقف المصري والسوري مما أثار رعب العالم وحدثت الطفرة النفطية الأولى وحازت المملكة على ثروة هائلة ساعدتها في تلبية كل التزامات دورها الضخم ومنه تقديم دعم مالي سنوي ثابت وسخي لدول الطوق، وباتت المملكة تتصدر المشهد الإقليمي وتمسك بزمام النظام العربي دون منازع وأصبحت مرجعية الجميع في المنطقة طوال النصف الثاني من السبعينيات.

جاء أول انقلاب على هذا المشهد بانفراد السادات بصلح منفرد مع إسرائيل عارضته السعودية لكنها بالطبع لم تشارك بالمعسكر الراديكالي الذي أطلق عليه جبهة الصمود والتصدي، فتمزق العالم العربي، وانشغلت المملكة فيما بعد مع بقية دول الخليج بدرء خطر الثورة الخمينية ودعمت العراق في حربه مع إيران، ثم حرب المجاهدين ضدّ السوفييت في أفغانستان، واستنزفت هذه الحروب الأموال دون جدوى للعالم العربي ثمّ جاءت الضربة القاصمة باحتلال صدّام للكويت ووقوع حرب الخليج الثانية، فاستنزفت أموال دول الخليج، بل وباتت المملكة لأول مرّة دولة مدينة، لم تعد قادرة على تلبية التزاماتها الضخمة. ومنذ ذلك التاريخ لم يستعد النظام العربي عافيته أبداً، وبهذا الحال الرديء وصلنا الى محطّة ١١ ايلول وحرب بوش على الإرهاب واجتياح العراق ومشاريع الشرق الأوسط الكبير التي مثلت ذروة الغطرسة الأمريكية في التعامل مع المنطقة وأهلها، بمن فيهم دول الاعتدال العربي وعلى رأسها السعودية التي أخذ عليها أن رجال ١١ أيلول كانوا يحملون جنسيتها.

في ظلّ هذه الظروف الصعبة والمريرة بدأ العهد الجديد بقيادة خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز، ولم يكن اضطلاع الملك بالمسؤولية الأولى جديداً تماماً فهو كان يمارسها عملياً كولي للعهد لسنوات لكن شيئاً فشيئاً بدأت تبرز ملامح جديدة للحكم تربط بين خطوات إصلاحية في الداخل وأدوار أكثر ديناميكية وتاثيراً في الخارج.

عانت السعودية من السياسة الأميركية ورأت مخاوفها تتحقق والإدارة التي لا تسمع أصدقاءها وتزدريهم تتورط وتورط معها المنطقة في المزيد من الكوارث والتدهور، وتزامن ذلك مع الطفرة النفطية الثانية وتدفق المال الذي دعم نهضة استثمارية باهرة في الخليج، هذا المال لم يعد يودع في البنوك الأميركية والأوروبية

وبورصاتها كما كان الحال قبل ١١ أيلول، بل يودع ويستثمر في المنطقة. وبالإمكانات والوعي الجديد عادت السعودية بقيادة الملك عبدالله تلعب دوراً مستقلاً ومؤثراً.

رأينا السعودية تتحرك في مواقع الأزمات بهدوء وفعالية مستعادة ومتصاعدة، فالثقل السعودي أنتج اتفاق مكّة وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وحال دون تدهور الموقف في الساحة اللبنانية، بل إن دور السعودية وما تحظى به من تقديرلدى جميع الأطراف اللبنانية يكاد يكون الضامن الوحيد لمنع الانزلاق إلى الحرب الأهلية. ولم تترك السعودية نقاطاً أخرى ساخنة مثل دارفور والصومال خارج دائرة المتابعة، وهذا الدور مؤهل للتوسع في الأيام القادمة على مختلف المحاور، وقد بدأت عملية إعادة حياكة الموقف العربي المشترك، بدءاً بما أطلق عليها اسم الرباعية العربية وانتهاء بعقد القمّة العربية الناجحة في الرياض.

الوعي بقصور الموقف الأمريكي الذي ورط المنطقة في أوضاع كارثية رغم كل النصائح والتحذيرات التي وضعت تحت نظر الإدارة عزز استقلالية الموقف السعودي وقابليته للمبادرة، وفتحت الدبلوماسية السعودية خطوطاً مع إيران لاستكشاف آفاق الحلّ في العراق ولبنان دون الارتهان للأزمة النووية المفتوحة مع الولايات المتحدّة.

الفشل الأمريكي الصارخ حرر النظام السعودي من ضغوط الابتزاز والاتهام كمصدر لصناعة الإرهاب والتطرف وبدأت المملكة خطوات إصلاحية بالصورة التي تناسبها في نفس الوقت الذي واجهت فيه خلايا القاعدة والجماعات الإرهابية، ولم تلجأ السعودية إلى المواجهة الأمنية فقط إزاء شراسة ودموية الهجمات الإرهابية، بل وضعت برنامجا للتوعية واستعادة التائبين، كما باشرت تعديلات في المناهج الدراسية لتنقيتها من الخطاب المتطرف وكذلك متابعة هذا الخطاب ودحضه في المجال الإعلامي وفي الفتاوى وتقليص نفوذ ودور الأوساط المتشددة.

ومن المفهوم أن المسألة ليست ثقافية اجتماعية فحسب فالتوتر السياسي في المنطقة يغذي استمرار العنف والتطرف وتشاركت السعودية والأردن في توحيد خطاب عربي يضع القضية الفلسطينية في الصدارة ويعتبر أن حلّها هو المدخل لتغيير المناخ في كل المنطقة، ولم يجامل الملك عبدالله الأمريكيين في قمّة الرياض فتحدث بنفس عروبي ووطني واضح وصريح عن «الاحتلال غير المشروع للعراق». وخطاب السعودية ومعسكر الاعتدال العربي يسير على الخيط الدقيق الفاصل بين منطقتين فهو لا يقبل السقوط في فخ التبرير للإرهاب بإعادة المسؤولية كلها على الغرب والولايات المتحدّة ولا يريد تبرئة سياسة الولايات المتحدة والغرب من المسؤولية عن تفاقم ظواهر التطرف الأصولي والإرهاب.

القضايا العادلة والنبيلة لا تنتصر بالتحلل من كل معيار إنساني وإخلاقي والمبالغة في إظهار القسوة لترهيب الخصوم مثل جزّ رقاب الرهائن المدنيين أمام عدسات التصوير هو أحد مظاهر التخلف مع التطرف. وتحالف التخلف والتطرف هو كارثة على الأمّة، إنه لا يصنع نصراً ولا يعد بمستقبل، ولنتخيل أي مستقبل تحت سلطة جماعات مثل تلك التي ترتكب المجازر الوحشية بحق المدنيين العزل والآمنين.

المنطقة المبتلية بالعدوان من جهة والتطرف والإرهاب من جهة أخرى تضع على عاتق السعودية العمل على الجبهتين، جبهة تعزيز الخطاب الديني والثقافي الوسطي والمعتدل وجبهة تعزيز التضامن العربي واستعادة دور قوي في بؤر الصراع القائمة، والسعودية تمثل قيادة العالم السني والثقل العربي الأكبر المؤهل لهذا الدور.

---

* كاتب سياسي أردني